

نموذج
٣/١٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم
باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت
الشيخ صباح الأحمد الصباح
المحكمة الكلية
الدائرة جنائيات ٣/



بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة الكلية في يوم ٢٠١٣/٦/١٠ م.
برئاسة السيد الأستاذ : حسن الشمري
وعضوية الأستاذين : وليد المذكور - خالد عبد الهادي
وحضور الأستاذ : عبد الرضا المهيلج
وحضور السيد : سيد مهدي

المستشار
وكيلي المحكمة
ممثل النيابة
أمين سر الجلسة

صدر الحكم الأتي

في القضية رقم : ٢٠١٢/١٣ جنائيات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة
المرفوعة من : النيابة العامة.
ضد : هدى محمد مبارك

أسباب الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمدولة قانوناً:
حيث أسندت النيابة العامة إلى المتهمه هدى محمد مبارك
شعري أغسطس وسبتمبر من العام ٢٠١٢ بدائرة مباحث أمن الدولة - بدولة الكويت:
أنها في غضون

١- حرضت علناً وفي مكان عام عن طريق الكتابة في حساب أجويد بموقع
التواصل الاجتماعي (تويتر) على قلب نظام الحكم القائم في الكويت، وكان تحريرها
متضمناً الحث على تغيير هذا النظام بطرق غير مشروعة وذلك بالعبارات المبينة بالأوراق
من خلال التجمهر والتجمع والمظاهرات والعصيان على الحكم الشرعي القائم على النحو
المبين بالتحقيقات.

٢- طعن علناً وفي مكان عام عن طريق الكتابة بالحساب سالف البيان في حقوق
الأمير وسلطته وعابت في ذاته وتناولت على مسند الإمارة بأن وجهت لسموه العبارات
المبينة بالأوراق وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

تأريخ الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٣/١٣ جنابات - ٢٠١٣/١١ أمن الدولة

(٢)

٣- أذاعت علناً وفي مكان عام عن طريق الكتابة بالحساب سالف البيان آراء تضمنت سخريّة وتحقيراً وتصغيراً لمذهب ديني هو المذهب الشيعي وكان ذلك بالطعن في عقائده وتعاليمه بالعبارات المبينة بالأوراق وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

٤- ارتكبت الجرائم سائلة البيان جراء إساءتها عمداً استعمال وسائل المواصلات الهاتفية وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

وطُلبت عقابها بالمواد ١/٧٨ ، ١١١ من قانون الجزاء ، والمادتين ٢٥ ، ١/٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء، والمادة ١ من القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن إساءة استعمال أجهزة الاتصالات الهاتفية وأجهزة التنصت.

وركبت النيابة العامة في إسناد اتهامها إلى قائمة بأدلة الثبوت ضمنيتها أقوال شاهدي الواقعة وملاحظاتها في الدعوى.

وحيث إن صورة الواقعة حسبما اعتقدتها المحكمة واستبان لها من اطلاعها على أوراقها وسائر ما تم فيها من تحقيقات تتحصل فيما شهد به النقيب بجهاز أمن الدولة علي محمد علي من أنه في غضون شهري أغسطس وسبتمبر من عام ٢٠١٢ تم رصد حساب (أجاويد) بموقع (تويتر) للتواصل الاجتماعي باسم سطم حمود حيث دأب مستخدم ذلك الحساب على نشر عبارات على العامة تتضمن إساءة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وجرائم أخرى ضارة بالمصلحة العامة، وأنه بعد إجراء التحريات السرية والتكميلية فقد اتضح أن المتهمه هي من ارتكبت الواقعة عمداً باستعمال جهاز هاتف نقال من نوع (سامسونج جالاكسي) خاص بزوجه المدعو محمد عبدالله صالح وأن غرضها من ذلك الوقعة لزوجه والمدعو سطم حمود راشد بسبب الخلافات الشخصية، وأنه تم ضبط أجهزة سألقي الذكر بناء على أدونات صادرة من النيابة العامة بذلك.

وإذ سألت النيابة العامة الملازم أول حمد علي الصباح الضابط بقسم جرائم الحاسوب بالإدارة العامة للأدلة الجنائية فشهد أنه بإجراء الفحص الفني اللازم للأجهزة المضبوطة ومطالعة حساب (أجاويد) على موقع (تويتر) الذي ينشر بالخارج للعامة فقد أسفر عن وجود ذات الصورة المستخدمة في حساب (أجاويد) لدى جهازي المتهمه وزوجه، وأن نشر النصوص تم باستخدام نفس نوع نظام التشغيل المستخدم المثبت بجهاز زوج المتهمه، وأن

تألي الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(٣)

نمط النصوص المنشورة يدل على أنها موجهة بقصد الظهور ولفت النظر، وأنه ليس من المعقول أن يقوم به شخص يضع بياناته الشخصية، وأنه توجد خلافات بين المتهمة وزوجها المدعو/ سطات حمود) يدل على دافع المتهمة في ارتكاب الواقعة.

وحيث إنه بسؤال محمد عبدالله صالح بتحقيقات النيابة العامة فقد أنكر صلته ومعرفته بالواقعة، وأقر بأن الهاتف موضوع الدعوى مملوك لزوجته - المتهمة - إلا أنه هو الذي يستخدمه، وأن لديه خط هاتف أرضي في مسكنه وجهاز (راوتر) لتزويد الأجهزة بخدمة الإنترنت لاسلكيا منذ أكثر من سنة ونصف، وأدلى بكلمة السر واسم المستخدم الخاصين للدخول على الخدمة، وأن زوجته تعرف اسم المستخدم وكلمة السر وتستخدم خدمة الإنترنت عبر جهاز الـ(راوتر)، وأن المدعو سطات حمود هو زوج أخته وتوجد بينهما مشاكل.

وحيث إنه بسؤال النيابة العامة لسطام حمود فقد أنكر معرفته وصلته بالواقعة، وقرر أن بينه وبين المدعو محمد عبدالله صالح نسب وقرابة وخلافات ولا يعرف مكان سكنه، وأنه لا تربطه بالمتهمة أي صلة سوى أنه يعرفها بحسبانها زوجة سالف الذكر ولم يسبق له الاتصال بها، وأنه لا يستخدم جهاز هاتف محمول من نوع (سامسونج) ولم يسبق له استخدامه.

وحيث إنه بسؤال المتهمة بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ فقد أنكرت معرفتها وصلتها بالواقعة، وأنكرت أنها استخدمت خدمة الإنترنت من مسكنها الذي تقيم فيه مع زوجها يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/٩/٢٨ ما بين الساعة الخامسة والسابعة صباحا من ذات اليوم، وأنه لم يوجد أحد غيرها وزوجها في المسكن ذلك اليوم باستطاعتهم الدخول إلى خدمة الإنترنت الخاصة بهما، وأنها ليس لها علاقة بأخر غير زوجها، وأن علاقتها بالمدعو سطات حمود لا تتعدى معرفته كزوج لأخت زوجها، وأنها تعرف كيفية استخدام برنامج التواصل الاجتماعي (تويتر)، وأن هاتفها النقال من نوع (آيفون) كان يحتوي على برنامج (تويتر) إلا أنها مسحته قبل التوجه مباشرة إلى مباحث أمن الدولة.

تأجيل الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(٤)

وحيث إنه بإعادة سؤال المتهم بجلسة تحقيق ٢٠١٢/١٠/٧ أمام النيابة العامة فقد أقرت تفصيلا بارتكابها الوقائع المسندة إليها، إذ أنشأت حساب أجويد (@ajaweed) في أول أسبوع من شهر أغسطس من عام ٢٠١٢ واختارت له اسم سطات حمود ووضعت صورة خاصة بالحساب للإيقاع بزواجها الذي بينه وبينها خلافات وضغينة عن طريق كتابة العبارات المسيئة بسبب وجود خلافات بينهما، واستمرت تكتب فيه من فترة لأخرى كان آخرها يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/٩/٢٨ بين الساعة السابعة والثامنة صباحا، وكانت جميع تلك الكتابات أثناء تواجدها في غرفة نومها من خلال هاتف زوجها النقال من نوع (سامسونج جالاكسي) لتطمئن بأنه نائم إذ كانت تقوم بتحميل برنامج تويتر على هاتفه النقال وتكتب العبارات المسيئة وتشرها عن طريق ذلك الحساب، ثم تقوم بمسح البرنامج عقب انتهائها، وأن هذه الأقوال التي أدلت بها مؤخرا صادرة عنها بإرادة حرة، وأدلت بكلمة السر الخاصة بالحساب والتي اتضح أنها صحيحة وتم الدخول منها إلى ذات الحساب موضوع الدعوى بمعرفة النيابة العامة، وأنه لا تربطها بالمدعو سطات حمود أية علاقة.

وحيث إنه قد ثبت للمحكمة من إطلاعها على محضر التحريات التكميلية المؤرخ ٢٠١٢/١٠/٧ أن كشف حركة الأبراج للهواتف والتحريات أكد أن المدعو محمد عبدالله كان متواجدا يوم الجمعة ٢٠١٢/٩/٢٨ في منزله بمنطقة فهد الأحمد، وأن جميع التغريدات المسيئة قد صدرت من هاتفه النقال نوع (سامسونج جالاكسي)، وأن المدعو سطات حمود كان متواجدا يوم الجمعة ٢٠١٢/٩/٢٨ بمسكنه بمنطقة الرقة ما بين الساعة الخامسة والسادسة صباحا، ثم اتجه إلى منطقة أبو خليفة مروراً بمنطقة فهد الأحمد وعاد إلى المنزل في نفس سير الرحلة في تمام الساعة السابعة والنصف صباحا. كما ثبت

تأليق الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(٥)

من الاطلاع على تقرير الإدارة العامة للأدلة الجنائية رقم ٤٣ ج.ح/٢٠١٢ أن الفحص الفني أسفر عن وجود برنامج تويتر والصورة المستخدمة في حساب أجويد بجهاز نوع سامسونج جالاكسي.

كما ثبت للمحكمة من اطلاعها على العبارات المسيئة التي حمل على المتهمه نشرها من خلال استخدامها لحساب (أجويد) والمرفق صورة عنها مستخرجة من ذات الحساب موضوع الدعوى أنها لعدد ست عشرة عبارة، جاء بعضها متضمنا سبا صريحا وطعنا في سمو أمير البلاد وفي حقوقه وسلطته وذاته وتطاول على مسند الإمارة كعبارة (صباح الأحمد أكبر إيران...)، كما تضمن بعضها تحريضا على قلب نظام الحكم القائم بالكويت بطرق غير مشروعة كعبارة (قريبا بإذن الله سنقلب الحكم على آل الصباح إيران)، إضافة إلى اشتغال بعضها على سخرية وتحقير وتصغير لمذهب ديني هو المذهب الشيعي بالطعن في عقائده وتعاليمه كعبارة (الشيعية الأرض...)، وتعم المحكمة عن تكوين جميع تلك العبارات المؤثم نشرها التي أذاعتها المتهمه في أسباب حكمها، والاكتفاء بإيراد بعضها للتدليل على كل جريمة مسندة إلى المتهمه، والإحالة إليها كاملة حسمها جاءت في الكشف المستخرجة عن ذات الحساب موضوع الدعوى والمرفقة ملفها وذلك لإيغالها في الفحش والبذاءة.

وإذ وضعت الدعوى بين يدي هذه المحكمة فنظرتها على النحو الثابت بمحاضر جلساتها، واستبان لها حضور المتهمه بشخصها فسألته عن التهم المسندة إليها بحضور محاميها فأكرمتها، والتمس الحاضر مع المتهمه استدعاء شاهدي الإثبات النقيب علي محمد علي والملازم أول حمد علي الصباح؛ فكلفتها المحكمة بالحضور لمناقشتها من قبل محامي المتهمه.

وحيث إنه بجلسة ٢٠١٣/٥/٢٠ نظرت المحكمة الدعوى فحضرت المتهمه بمعية محاميها، واستبان للمحكمة حضور الشاهد النقيب علي محمد علي، ومكنت محامي المتهمه من سؤاله بعد أن حلف اليمين القانونية فشهد أنه لم يتم مسح حساب أجويد من موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) وذلك لإبقائه تحت تصرف النيابة العامة، وأنه لم ينتقل إلى

تلك الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٣/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(٦)

شركة شبكة الإنترنت أو إلى موقع (تويتر) للتواصل الاجتماعي لمعرفة زمان ومكان واسم حامل الحساب (أجاويد)، وأنه لا يعلم إن كان يوجد حساب آخر باسم سطات حمود، وأن حساب أجاويد له رقم تعريف خاص يميزه عن غيره، وأن تحرياته استغرقت قرابة عشرة أيام. كما سألت المحكمة الشاهد الملازم أول حمد علي الصباح الذي حضر بناء على تكليفها له؛ فشهد أنه لم يتم الإجابة على جميع استفسارات النيابة العامة بشأن الأجهزة المضبوطة محل الواقعة في بادئ الأمر، إلا أنه تم الإجابة عنها من خلال مذكرات تكميلية أرفقت ملف الدعوى، وأن التغريدات انتهجت نمطا معينا وهو السب والإساءة، وأن مرسلها عمد إلى لفت انتباه بعض أبناء أسرة آل الصباح للألنقات إلى تلك العبارات من خلال إرسال تنبيه إلى حساباتهم.

وحيث إنه بجلسة ٢٠١٣/٦/٣ نظرت المحكمة الدعوى فحضرت المتهمه ومعها محاميها، وترافع شفاة شارحا ظروف الدعوى ونافيا صحة أدلة الاتهام باعتبار أن قصورا شاب التحقيقات والإجراءات الفنية، كما دفع ببطلان إقرار المتهمه لصدوره تحت الإكراه، ثم قدم مذكرة بدفاعه المسطور نتمه للدفاع الشفهي اطلعت عليها المحكمة وأحاطت بها حيث ضمنها دفاعه السالف، ودفع بعدم قبول الدعوى الجزائية لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون بالنسبة للاتهام الثاني المسند إلى المتهمه، وفي بيان ذلك دون في مذكرته ما مفاده أن المادة ٥ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن أحكام توارث الإمارة قد نصت على أنه: "لا يجوز مخاصمة الأمير باسمه أمام المحاكم، ويعين الأمير بأمر أمير وكيل أو أكثر يتولون في الحدود التي يبينها الأمر الصادر بتعيينهم إجراءات التقاضي وتوجه إليهم الأوراق القضائية في الشئون الخاصة بالأمير"، وأنه بناء على ذلك لا يجوز لغير الوكيل المعين بالخصومة مباشرة إجراءات التقاضي باسم سمو أمير البلاد، ومن ثم فإن مدير عام الإدارة العامة للأمن الوقائي بجهاز أمن الدولة ليس له صفة في تحريك الدعوى الجزائية عن سمو الأمير. ثم التمس في ختامها أصليا ندب لجنة ثلاثية من خبراء وزارة العدل لفحص الأدلة الفنية المقدمة في الدعوى، وتكليف النيابة العامة بالاتصال بشبكة الإنترنت الدولية وشركة تويتر للاستعلام عن حساب أجاويد، وبيان اسم مستخدم الحساب، وزمان ومكان إصدار

تأني الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(٧)

التغريدات، واحتياطياً براءة المتهمه مما أسند إليها من اتهامات، وعلى سبيل الاحتياط الكلي استعمال الرأفة.

وإذ قررت المحكمة حجز الدعوى ليصدر فيها الحكم بجلسة اليوم، وفيها أودعت مسودته مشتملة على أسبابه.

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى الجزائية بالنسبة للاتهام الثاني المسند إلى المتهمه فإنه غير سديد؛ ذلك أن الدعوى بشأن الاتهام الثاني المقدمة به المتهمه إنما حركت من قبل النيابة العامة صاحبة الحق الأصل في رفع الدعوى الجزائية ومباشرتها عملاً بأحكام المواد ٤، ١٢٩ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، ٥٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم القضاء، وذلك استناداً منها إلى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء التي لم يضع المشرع بشأنها قيوداً على سلطة النيابة العامة في تحريكها، الأمر الذي يغدو معه الدفع السالف حابط الأثر متعيناً رفضه.

وحيث إنه من المقرر أن تقدير توافر القصد الجنائي في الجريمة أو عدم توافره هو من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب عليها ما دامت تقويم قضاءها على أسباب سائغة. (الطعن رقم ٩٣/٧ أمن الدولة جلسة ١٤/٦/١٩٩٣).

وحيث إنه عن التهمة الأولى المسندة إلى المتهمه بالتحريض على قلب نظام الحكم بطرق غير مشروعة؛ فإن المشرع قد تطلب لقيام تلك الجريمة المؤثمة بنص المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء أن يأتي المتهم فعلاً مادياً في مكان عام أو في مكان يستطيع فيه سماعه أو رؤيته من كان في مكان عام هو التحريض علناً عن طريق القول أو الصياح أو الكتابة أو الرسم أو الصور أو أية وسيلة أخرى من وسائل التعبير عن الفكر على قلب نظام الحكم القائم في الكويت، وأن يكون التحريض متضمناً الحث على تغيير هذا النظام بالقوة أو بطرق غير مشروعة، ولم يتطلب المشرع لهذا الجريمة قصداً جنائياً خاصاً، بل اكتفى بتوافر القصد العام وهو أن تكون وسيلة التحريض التي استخدمها تتضمن ما من شأنه التحريض على قلب نظام الحكم؛ فيكون علم الجاني

تأجيل الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(٨)

عندئذ متحققاً. وحيث إنه بتطبيق ذلك على واقعة التهمة الأولى؛ فإنه يتضح للمحكمة أن المتهمه استخدمت وسيلة من وسائل التعبير عن الفكر هي شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر) عن طريق حساب أنشأته تحت عنوان (@ajaweed) وأطلقت عليه اسم (سطام حمود) وجعلته متاحاً للعامة وتابعه فعلاً عدد من حسابات أشخاص آخرين، وكان من الممكن أن يطلع على مافيه كافة من يستخدم تلك الشبكة من ملايين المشتركين، ثم أرسلت من خلاله عبارات كان منها "نعم لإسقاط حكم آل صباح" و "قريباً بإذن الله سنقلب الحكم على آل صباح" "إيران"، و"آل الصباح كلهم" "إيران وأنا اضم صوتي مع العجمان في ساحة الارادة"، وكان الفهم الثابت جلياً من قراءة مفردات تلك العبارات أنها تضمنت تأييداً وتحريضاً على قلب نظام الحكم في الكويت بطرق غير مشروعة من خلال التجمهر والتجمع والمظاهرات والعصيان على الحكم الشرعي القائم، الأمر الذي تكون معه تلك الجريمة قد ثبت قيامها بتكامل أركانها.

وحيث إنه عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهمه؛ فإنه من المقرر أن مفاد نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء أن المشرع يتطلب لقيام الجريمة الواردة فيه - الطعن في حقوق الأمير أو العيب في ذاته أو التطاول على مسند الإمارة - أن يأتي الجاني الفعل في مكان عام أو في مكان يستطيع فيه سماعه أو رؤيته من كان في مكان عام وإما يأتيه علناً بإحدى وسائل التعبير عن الفكر كائنة ما كانت وذلك بقيام الجاني بتوزيع أو إذاعة أو إيصال أو عرض فكره أو رأيه أو ترديده على عدد من الناس بغير تمييز، ولا يتطلب القانون في هذه الجريمة قصداً خاصاً بل يكفي توافر القصد العام الذي يتوافر طالما كانت الأقوال أو الكتابة أو الرسوم أو غيرها من وسائل التعبير عن الفكر التي استعملها الجاني في ارتكاب جريمته تتضمن بذاتها الطعن في حقوق الأمير وسلطته أو العيب في ذاته أو التطاول على مسند الإمارة فيكون القصد الجنائي متوافراً في حقه. (الطعن رقم ٢٠٠٩/٤٤٨ جزائي جلسة ٢٠١٠/٢/٢٣). وحيث إنه بالبناء على ما تقدم وهدياً به؛ فإن الثابت للمحكمة من اطلاعها على أوراق الدعوى ومستنداتها والعبارات التي حملت على المتهمه تدوينها ونشرها وفيها إساءة في حق حضرة صاحب السمو أمير البلاد وطعننا في

تاسع الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(٩)

ذاته وتطولا على مسند الإمارة ومنها عبارة (صباح الأحمد) للإيران... وغيرها مما ورد في أوراق التحقيقات وأرفق بها، أن المتهمه أتت فعلا ماديا تمثل في عرضها علنا بإحدى وسائل التعبير عن الفكر للعبارات السالفة عن طريق تدوينها ونشرها في حساب (@ajaweed) على شبكة (تويتر) للتواصل الاجتماعي الذي أنشأته وجعلته متاحا للعامة، وتابعه عدد من الحسابات الأخرى، وكان من الممكن أن يطلع عليه وعلى ما دون فيه عدد من الناس من غير تمييز، وتلك العبارات جاء بها ألفاظ تعيب بها في ذات الأمير؛ كأن اتهمته بأنه أكبر عميل لدولة أجنبية، وغير ذلك مما تضمن شتما وتصغيرا وتحقيرا له، وتكاملت أركان تلك الجريمة بانضمام القصد الجنائي إلى الفعل المادي إذ كانت تلك العبارات التي نشرتها المتهمه على العامة تتضمن بذاتها العيب في ذاته والتطاول على مسند الإمارة وهي على علم بأن نشاطها السالف من شأنه العيب في ذات الأمير، الأمر الذي تكون معه التهمة الثانية قائمة بوصفها القانوني المعترف.

وحيث إنه عن التهمة الثالثة المسندة إلى المتهمه بإذاعتها في مكان عام آراء تتضمن سخرية وتحقيرا وتصغيرا لمذهب الشيعة بالطعن في عقائده وتعاليمه؛ فإن المشرع قد استلزم لقيام هذه الجريمة أن يقوم المتهم بفعل مادي يتمثل في إذاعته عبر وسيلة علنية آراء تتضمن سخرية أو تحقيرا أو تصغيرا لدين أو مذهب ديني، سواء كان ذلك بالطعن في عقائده أو في شعائره أو في طقوسه أو في تعاليمه، وكان الثابت للمحكمة من مطالعتها لأوراق الدعوى أن المتهمه أذاعت من خلال وسيلة علنية هي حساب (@ajaweed) سالف الذكر الذي أنشأته في برنامج التواصل الاجتماعي (تويتر) عبارة " الشيعة الأرض... "، وكانت العبارة سالفة الإيراد بكامل نصها الذي ورد في أوراق الدعوى- تتضمن رأيا فيه سخرية وتحقيرا وتصغيرا لمذهب ديني هو المذهب الشيعي بالطعن في عقائده وتعاليمه، وكان القصد الجنائي في الجريمة السالفة قد توافر بحسبان أن المشرع لم يتطلب فيها سوى قصد جنائي عام يتحقق بعلم الجاني بأن العبارات التي أذاعها تحمل تحقيرا أو سخرية أو تصغيرا لدين أو لمذهب ديني، الأمر الذي تكون معه هذه الجريمة قد تحققت بوصفها السالف.

تابع الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ حضائيات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(١٠)

وحيث إنه عن التهمة الرابعة المسندة إلى المتهمه بشتم إساءة استعمال أجهزة المواصلات الهاتفية؛ فإن نص المادة ١ من القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠١ قد جرى على أنه: 'مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تجاوز ألف دينار، ولو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أساء عمدا استعمال وسائل الاتصال الهاتفية. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين والغرامة التي لا تجاوز ألفي دينار أو إحدى هاتين العقوبتين إذا اشتمل الفعل المشار إليه في الفقرة السابقة على ألفاظ بذيئة أو مخلة بالحياء أو تحريض على الفسق والفجور أو على تهديد بمس النفس أو المال أو الشرف أو العرض. ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة المستخدمة في ارتكاب الجريمة.' وكانت التهم الثلاث الأولى المسندة إلى المتهمه قد ثبت قيامها من خلال استخدامها لهاتف محمول عن طريق استخدام شبكة الإنترنت، وهي بوصفها تهم يقوم معها ركن الإساءة العمدي في هذا الاتهام المائل، إضافة إلى انطباق نص الفقرة الثانية من ذات المادة لتتضمن تلك الأفعال المسيئة عبارات بذيئة ومخلة بالحياء، وكانت المتهمه تعلم بالضرورة أن تلك الأفعال تشكل إساءة عمدية في استخدام أجهزة المواصلات الهاتفية، بما يكون معه الاتهام المائل قائم بركنيه المادي والمعنوي.

وحيث إنه عن ثبوت التهم الأربع السالفة في حق المتهمه؛ فإنه من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجزائية هي باقتناع محكمة الموضوع واطمئناتها إلى الأدلة المطروحة عليها، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجزائية متساند يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة التي لها أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأن تأخذ من أي بيئة أو قرينة دليلا لحكمها، وأن تقدير توافر القصد الجنائي أو انتفاؤه هو من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب ما دامت تقيم قضائها على أسباب سائغة. (طعن بالتمييز رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٠٣ جزائي جلسة ٢٠٠٤/٩/٢١). كما أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستند اقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تطمئن إليه طالما أن له مأخذه الصحيح من الأوراق، ولها في سبيل تكوين

تأجيل الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(١١)

عقبتها أن تأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وإن عدل عنها بعد ذلك مادامت قد وثقت بها واطمأنت إلى مطابقتها للحقيقة والواقع. (تميز الطعن رقم ٢٠٠٠/٩٧ جزائي جلسة ٢٠٠٠/١١/٧). وحيث إنه بالبناء على ما سلف من قرارات قانونية؛ فإن الثابت للمحكمة مما مر عرضه وبيانه من خلال سردها لواقعة الدعوى في صدر حكمها وإيرادها لما تم فيها من إجراءات ووقائع وما أرفق بها من مستندات وأوراق أن المتهم في الزمان والمكان المذكورين بتقرير الاتهام المقدم من النيابة العامة قد اقترفت الجرائم الأربع المحمولة عليها بعد أن استقام عودها على الدليل القانوني المعتبر وضربت بجذور ثباتها أرض الواقع واستمدت ذلك مما اطمأنت وركنت إليه المحكمة ولمسته من صدق في شهادة كل من النقيب بجهاز أمن الدولة علي محمد علي الذي شهد أنه في غضون شهري أغسطس وسبتمبر من عام ٢٠١٢ تم رصد حساب (@ajaweed) بموقع شبكة (تويتر) للتواصل الاجتماعي باسم سطات حمود والذي دأب مستخدمه على نشر عبارات على العامة تتضمن إساءة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وتحريضا على قلب نظام الحكم في الكويت بطرق غير مشروعة من خلال التجهيز وغير ذلك، وتحقيرا وسخرية وتصغيرا لمذهب الشيعة، وأنه بعد إجراء التحريات السرية والتكميلية فقد استبان أن المتهم هي من ارتكبت الوقائع السالفة عمدا باستعمال جهاز هاتف نقال من نوع (سامسونج جالاكسي) خاص بزوجه المدعو محمد عبدالله صالح (د)، وأن غرضها من ذلك الوقعة لزوجه مستغلة خلافاته الشخصية مع المدعو سطات حمود راشد الحربي، وأنه تم ضبط أجهزة سالف الذكر بناء على أدونات صادرة من النيابة العامة بذلك. وكذلك من شهادة الملازم أول حمد علي الصباح الضابط بقسم جرائم الحاسوب بالإدارة العامة للأدلة الجنائية الذي شهد أنه بإجراء الفحص الفني اللازم للأجهزة الهاتفية المحمولة المضبوطة، ومن مطالعة حساب (@ajaweed) على موقع (تويتر) الذي ينشر بالخارج للعامة فقد ثبت وجود ذات الصورة المستخدمة في الحساب السالف في جهازي المتهم وزوجها المحمولين، وأن نشر النصوص -محل التهم الثلاث الأول- تم باستخدام نفس نوع نظام التشغيل المستخدم المثبت بجهاز زوج المتهم، وأن نمط النصوص المنشورة يدل على أنها موجهة بقصد الظهور ولفت النظر، وأنه توجد خلافات بين المتهم وزوجه المدعو/ محمد عبد الله يدل على

تأجيل الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(١٢)

دافع المتهم في ارتكاب الواقعة. كما تأخذ المحكمة بما اطمأنت إليه أيضا من إقرار المتهم في حق نفسها في مرحلة التحقيق أمام النيابة العامة من أنها هي التي أنشأت حساب أجاويد (@ajaweed) في أول أسبوع من شهر أغسطس من عام ٢٠١٢ واختارت له اسم سطات حمود للإيقاع بزوجها الذي بينه وبينها خلافات وضغينة عن طريق كتابة العبارات المسيئة بسبب وجود خلافات بينهما، وأنها استمرت بالكتابة فيه من فترة لأخرى كان آخرها يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/٩/٢٨ بين الساعة السابعة والثامنة صباحا، وأن جميع تلك الكتابات أثناء تواجدها في غرفة نومها من خلال هاتف زوجها النقال من نوع (سامسونج جالاكسي) حال نومه ولضمان عدم اكتشاف أمرها، ثم تقوم بتحميل برنامج تويتر على هاتفه النقال وتكتب العبارات المسيئة موضوع الدعوى وتشرها عن طريق ذلك الحساب، ثم تسمح البرنامج عقب انتهائها من إرسال تلك العبارات مباشرة، وأن هذا الإقرار الذي أقرت به صادر عنها بإرادة حرة. وأيضا مما ثبت من تحقيقات النيابة العامة من أن المتهم هي التي أدلت بكلمة السر الخاصة بالحساب والتي اتضح أنها صحيحة وتم الدخول منها إلى ذات الحساب موضوع الدعوى بمعرفة النيابة العامة. وكذا تأخذ المحكمة أيضا بما ثبت من الاطلاع على تقرير الإدارة العامة للأدلة الجنائية رقم ٤٣ ج.ح/٢٠١٢ الذي أثبت أن الفحص الفني الذي أجري للهواتف المحمولة المضبوطة أسفر عن وجود برنامج تويتر والصورة المستخدمة في حساب أجاويد بجهاز نوع سامسونج جالاكسي، ومما ثبت لها أيضا من الاطلاع على الصور المستخرجة عن حساب (@ajaweed) للعبارات المسند إلى المتهم إذاعتها. وتجب المحكمة عن الدفع ببيان اعتراف المتهم لصدوره تحت إكراه؛ أنه من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجزائية هو من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها دون غيرها البحث في صحة أو عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إلى مطابقته للحقيقة والواقع كان لها أن تأخذ به بغير معقب، كما أن الخوف والرغبة ليسا قرين الإكراه المبطل للاعتراف" (الطعن رقم 524 لسنة ٢٠٠٧ جزائي جلسة ٢٠٠٨/٥/٢٠). ومن ثم فإن المحكمة تطمئن إلى أن إقرار المتهم أمام النيابة العامة إنما كان وليد إرادة حرة غير مشوبة بشبهة

تأجيل الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(١٣)

إكراه بدني أو معنوي، وأنه قد تم توفير كافة الضمانات الكفيلة بإنتاجه، وأنه جاء متسقاً مع ما شهد به شاهدة الواقعة ولمست فيه المحكمة الصدق ومطابقته للواقع، كما أن أقوال المتهمه ومسلكتها في الإنكار وادعاء وجود علاقة بينها وبين المدعو سطات حمود وأن الأخير هو الذي نشر في حساب أجويد تلك العبارات المسيئة يتفق والتبرير الذي ساقته في أقوالها الأخيرة التي أقرت فيها بارتكابها الآثام المحمولة عليها، الأمر الذي يغزو معه الدفع المسالف حابط الأثر جدير بالرفض، ومن ثم فإنه لا يعدو أن يكون إنكار المتهمه بعد إقرارها إلا أقولاً يتمشى الزور في مناكبتها ويتردد البهتان في مذهبها سعت من خلالها إلى النيل من عقيدة المحكمة أملاً في الإفلات من سوط عقابها. كما تلقت المحكمة عن طلب محامي المتهمه أصلياً ندب لجنة ثلاثية من خبراء وزارة العدل لفحص الأدلة الفنية المقدمة في الدعوى، وتكليف النيابة العامة بالاتصال بشبكة الإنترنت الدولية وشركة تويتر للاستعلام عن حساب أجويد وبيان اسم مستخدم الحساب وزمان ومكان إصدار التغريدات بعد كامل اطمئنانها إلى الأدلة التي شيدت عليها قضاها بالإدانة، ولم تجد في المطاعن التي وجهت إلى أدلة الدعوى ما يخالط عقيدتها أو يشوب صفو وجدناها إذ أن "الأصل في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتلك التقارير، شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل، وإنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها؛ لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه" (الطعن ٩٥/٢٦٨ جلسة ١٩٩٦/٣). وحيث إن المحكمة تشير في ختام قضائها إلى أن الدولة ممثلة بأمرها ونظام حكمها الذي ارتضاه شعبها هي عماد المواطن وملاك أمره، وهي التي تصون حقوقه وتوفر أمنه وتبسط جناح الحياة الكريمة له من صرخة الوضع إلى أنه النزاع، وأن القطرة السوية تتأبى على التطاول على ما اصطلح عليه أفراد الأمة من ثوابتها، ومنها الاحترام الواجب لولي أمر البلاد وقائدها وأميرها وتوقيره وإنزاله المنزلة اللانقطة به، والنزول على اتفاق المجتمع من خلال دستوره بارتضاء النظام القائم سبيلاً لإدارة البلاد والذود عن حياضها والنهوض بحاضرها إلى مستقبل أفضل. وأنه لا مناص للفرد من أفراد المجتمع إن عاين ما يسوءه إلا أن يفرغ إلى القانون لاستخلاص حقه

تأريخ الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠١٢/١٣ جنابات - ٢٠١٢/١١ أمن الدولة

(١٤)

والإيفاء ممن غمطه إياه، وأن الدوافع لا تغني من الحق شيئا حين يمتطي المرء صهوة الباطل وسيلة لتحقيق مآربه، فالفضيلة هي العزاء لهذه الأمة عن آلامها ومصائبها، وهي الأمل في الارتقاء بها وتحقيق التوافق بين أبنائها؛ بيد أن المتهمه تخاضت عن تلك المبادئ كلها، ومزقت أسرار الفضيلة لبلوغ مآربها في النيل ممن مسته أضغانها؛ فاستحقت الجزاء المرصود زجرا لها عن سوء فعالها. وحيث إن المحكمة وقد اطمأن وجدانها واعتق يقينها قيام الاتهامات المقدمة بها المتهمه إلى المحاكمة الجزائية بأوصافها القانونية المعتبرة وثبوتها في حقها، ومن ثم فإنها تقضي بإدانتها عملا بنص المادة ١/١٧٢ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وطبقا لمواد الاتهام المقدمة بها، وذلك بحسبان أنها تأخذها بعقوبة منفردة عن كل تهمة من التهم الثلاث الأول وما ارتبطت به من التهمة الرابعة عملا بنص المادة ١/٨٤ من قانون الجزاء على نحو ما سيرد بمنطوق حكمها.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا:

أولاً: بحبس المتهمه خمس سنوات مع الشغل والنفاز عن التهمة الأولى المسندة إليها وما ارتبط بها من التهمة الرابعة.

ثانياً: بحبس المتهمه خمس سنوات مع الشغل والنفاز عن التهمة الثانية المسندة إليها وما ارتبط بها من التهمة الرابعة.

ثالثاً: بحبس المتهمه سنة مع الشغل والنفاز عن التهمة الثالثة المسندة إليها وما ارتبط بها من التهمة الرابعة.

رابعاً: أمرت بمصادرة الأجهزة المستخدمة في ارتكاب الواقعة، وإغلاق حساب (@ajaweed) في شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر).

المستشار

أمين السر

Hoda

very

prejudice

Princely

